

## تأثير تقديم خدمات الزكاة والضريبة على تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية: دراسة تجريبية

صادق حامد مصطفى حسانين

أستاذ - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ٢٨/١١/١٤٣٠هـ وقبل للنشر في ١٠/٧/١٤٣١هـ)

المستخلص. مما لا شك فيه أن تقدير مخاطر الغش يعتبر نقطة حاسمة عند مراجعة القوائم المالية بصفة عامة. ويستخدم تقدير المخاطر كأداة مفيدة عند تخطيط عمليات المراجعة، فضلاً عن أن تقدير المخاطر يعتبر مكوناً أساسياً من مكونات الرقابة الداخلية. كما أن بيئة الأعمال والمال متغيرة بشكل سريع، ويجب أن تتغير مهنة المراجعة، وأن تتكيف بدرجة أسرع عما كان في الماضي، إذا كان عليها أن تستمر في لعب دور مفيد للمجتمع، فضلاً عن الحفاظ على ثقة أصحاب المصالح المختلفة. وقد أكدت المعايير المهنية والتشريعات المختلفة على أهمية موضوعية وحياد واستقلال المراجع الخارجي.

ولذلك نتناول هذه الدراسة ما إذا كان تقديم خدمات الزكاة والضريبة لعملاء المراجعة يؤثر في تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية، وذلك بواسطة تقديم حالة مراجعة افتراضية لشركاء ومدراء المراجعة بمكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تقدم كل من خدمات المراجعة وخدمات الزكاة والضريبة. وقد طلب من المشاركين تقدير مخاطر إعداد قوائم مالية احتيالية

(مضلة) بالنسبة لعمل مراجعة مفترض. وكانت نتائج تقديم خدمات الزكاة والضريبة وحجم أتعاب العميل بالنسبة للمتحصلات السنوية لشريك المراجعة متباينة. وتم تخصيص المشاركين عشوائياً على ثلاث حالات تجريبية. واتساقاً مع التوقعات، توصل البحث إلى أن المراجعين، الذين يقدم مكتبهم أيضاً خدمات الزكاة والضريبة لعميل المراجعة، أعطوا تقديرًا أقل بدرجة ذات دلالة لمخاطر الغش، مقارنة بالمراجعين الذين لا يقدم مكتبهم مثل هذه الخدمات لعميل المراجعة. وعلاوة على ذلك، في حالة تقديم مكاتب المراجعة خدمات الزكاة والضريبة لعميل المراجعة، كان تقدير المراجعين لمخاطر الغش مرتبطاً عكسياً مع الحجم النسبي لأتعاب خدمات الزكاة والضريبة من العميل.

وهذه النتيجة تثبت أن تقديم خدمات إضافية كخدمات الزكاة والضريبة وغيرها، من شأنه إضعاف موضوعية المراجعين، وبالتالي على المشرع والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وضع ضوابط حماية أكثر صرامة لاستقلال المراجع الخارجي. فمن الممكن الفصل الكلي بين خدمات إيداء الرأي من ناحية والخدمات الأخرى من ناحية أخرى، حيث تؤدي عمليات المراجعة وخدمات إيداء الرأي الأخرى بواسطة أعضاء ممارسين مصرح لهم بذلك، في حين أن أداء خدمات الزكاة والضريبة والخدمات الأخرى بخلاف خدمات المراجعة يتم بواسطة أعضاء آخرين يعملون كمحاسبين مستقلين ومؤهلين ومصرح لهم بأداء تلك الخدمات.

## ١ - مقدمة

بعد انهيار شركة الطاقة العملاقة إنرون (Enron) في عام ٢٠٠١م وما تبعه من انهيار لأكبر شركة مراجعة في العالم آرثر أندرسون (Arthur Andersen)، قامت الحكومة الأمريكية عام ٢٠٠٢م بتطوير تشريع جديد، يسمى قانون ساربنز - أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act)، حيث تم إلزام الشركات المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية بالتقيد بهذا القانون وتطبيق بنوده. وقد جاء هذا القانون في أحد عشر فصلاً تناولت عدداً من المواضيع مثل استقلال المراجع،

ومسؤولية إدارة الشركة، وتعزيز الإفصاح، وتعارض المصالح، والمخالفات والغش في الشركات ومسؤولية الإدارة عنها (Wells, 2008, pp: 280-281).

ونتيجة لآثار كارثة إنرون، ووردكوم وحالات الفشل المالي الأخرى، أقرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية قواعد جديدة لاستقلال المراجع والمطلوبة حسب قانون ساربنز- أوكسلي لعام ٢٠٠٢م (Coenen, 2008, pp: 193-196). وتمنع هذه القواعد مكاتب المراجعة من تزويد عملاء المراجعة بخدمات بخلاف خدمات المراجعة، والتي تعتقد هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية أنها تهدد موضوعية المراجعين وتعرضها للشك. وفي حين أن القانون المذكور لم يحظر تقديم خدمات ضريبية لعملاء المراجعة، إلا أن هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية حذرت من أن تلك الخدمات من الممكن أن تضعف الاستقلال. وفي الحقيقة، قامت مؤخرًا لجنة البنوك المشكلة من مجلس الشيوخ الأمريكي بدراسة الحاجة إلى منع مكاتب المراجعة من تقديم خدمات ضريبية للشركات العامة التي يقومون بمراجعتها (U.S. Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, 2003). وقد اتخذت الآن العديد من الشركات الكبرى خطوات لفصل بعض خدمات الضريبة عن خدمات المراجعة من أجل تجنب بروز التعارض في المصالح بين الأطراف المعنية بعملية المراجعة الخارجية. وعلي سبيل المثال، تنص الآن سياسة شركة بيبسي، على قيام مراجعيها بتقديم خدمات إعداد الإقرارات الضريبية، إلا أنه لم يعد مصرحاً لهم بأداء خدمات تخطيط الضريبة. ومنذ عهد قريب، أقر مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة قواعد جديدة للاستقلال وأخلاقيات المهنة، والتي تمنع المراجعين من تقديم استشارات ضريبية لعملاء المراجعة من الشركات العامة (Wells, 2008, p.278) وفي حين أن قواعد قانون ساربنز- أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act) تطبق فقط على الشركات العامة، إلا أن مفاهيم هذا القانون يمكن إسقاطها على مراجعات الشركات الخاصة، ومن الممكن أن تكون القيود الهامة

على خدمات الضرائب ذات آثار اقتصادية خطيرة على منشآت الأعمال الصغيرة ومكاتب المراجعة.

وفي بيئة المرجعة في المملكة العربية السعودية، ورد في نظام الشركات السعودي بالمادة (١٣٠) أنه "لا يجوز الجمع بين عمل مراقب الحسابات والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو القيام بعمل فني أو إداري في الشركة ولو على سبيل الاستشارة. كما لا يجوز أن يكون المراقب شريكاً لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو موظفاً لديه أو قريباً له إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية. ويقع باطلاً كل عمل مخالف لحكم هذه الفقرة ويلزم المخالف بأن يرد إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني ما قبضه من الشركة". ومن ناحية أخرى، جاء في دليل قواعد سلوك وآداب المهنة الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، القاعدة (١٠١) الخاصة بالاستقلال والتي تنص على "أنه يجب على العضو الممارس أن يكون مستقلاً عند أدائه لخدماته المهنية طبقاً لما تتطلبه الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالمهنة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وذكرت هذه القاعدة أن الاستقلال يكون مفقوداً على سبيل المثال عند مراجعة حسابات الشركات أو المؤسسات التي يكون للعضو الممارس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، وعلى الأخص الشركات والمؤسسات التي يساهم في تأسيسها أو التي يكون عضواً في مجلس إدارتها أو التي يقدم لها خدمات استشارية أو إدارية أو التي يكون بينها وبين العضو الممارس علاقات ذات تأثير جوهري على الاستقلال (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧م - هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٣م).

وفي كثير من الأحيان يقدم المراجعون لعملائهم خدمات متنوعة مثل خدمات إيداء الرأي والخدمات المتعلقة بالزكاة والضريبة في نفس الوقت ولنفس عميل المراجعة. وربما ينجم عن ذلك مصالح متعارضة، مما قد يفقد المراجع الخارجي موضوعيته واستقلاله عند الجمع بين هذه الخدمات لذات عميل

المراجعة. وبدوافع الاهتمام والقلق بشأن تهديد استقلال وحياد وموضوعية المراجعين، وقيود أخرى ممكنة على نوع الخدمات بخلاف المراجعة، التي قد تقدمها مكاتب المراجعة لعملاء المراجعة. وعلي ذلك تتمثل مشكلة البحث في إضعاف موضوعية واستقلال المراجع الخارجي، عندما يقوم بتقديم خدمات الزكاة والضريبة بجانب خدمات المراجعة لنفس العميل. وبالتالي فإن هدف هذه الدراسة هو استكشاف ما إذا كان تقديم خدمات الزكاة والضريبة بواسطة مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم للشركات غير العامة تؤثر على تقدير المراجعين لمخاطر الغش (Fraud-Risk Assessment) بالقوائم المالية. وعلاوة على ذلك، تفحص هذه الدراسة ما إذا كان حجم الأتعاب المدفوعة بواسطة العميل بالنسبة إلى إيرادات الشريك تؤثر أيضاً على تقدير المراجعين لمخاطر الغش عند قيام مكتب المراجعة بتقديم خدمات الزكاة والضريبة.

وتحقيقاً لأهداف البحث، تم تقديم حالة مراجعة افتراضية لشركاء ومدراء المراجعة بمكاتب مراجعة صغيرة ومتوسطة الحجم، والتي تقدم كلاً من خدمات المراجعة والزكاة والضريبة. وتتضمن هذه الحالة معلومات مالية وخلفية معلومات لعميل مراجعة مفترض، وتضمنت خلفية المعلومات العديد من العلامات الحمراء (Red Flags) لإعداد قوائم مالية احتيالية محتملة. وقد تم الاعتماد على دراسات سابقة حديثة في صياغة العلامات الحمراء بالحالة التجريبية (Wells 2008, pp. 304-322 and Coenen 2008, pp. 47-69). كما تم تضمين طبيعة علاقة العميل والمكتب في قسم منفصل، مع السماح بالتباين في كل من طبيعة الخدمات المقدمة للعميل وحجم أتعاب العميل بالنسبة للإيرادات السنوية لشريك المراجعة. وطلب من المشاركين تقدير مخاطر إعداد العميل لقوائم مالية احتيالية.

وكانت النتائج متسقة مع التوقعات بأن تقديم كل من خدمات الزكاة والضريبة وحجم أتعاب العميل بالنسبة لمتحصلات شريك المراجعة يؤثر على تقدير المشاركين لمخاطر الغش بالقوائم المالية. فالمراجعون الذين يقدم مكتبهم

خدمات الزكاة والضريبة لنفس عميل المراجعة، قدروا مخاطر الغش تقديرًا أقل بدرجة معنوية مقارنة بالمراجعين الذين لا يقدم مكتبهم مثل هذه الخدمات لعميل المراجعة. وعلاوة على ذلك، عند تقديم خدمات الزكاة والضريبة لنفس عميل المراجعة، يتناقص تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية، كلما تزايدت نسبة أتعاب العميل من (٢٠٪) إلى (٣٠٪) من المتحصلات السنوية لشريك المراجعة.

### مشكلة البحث

إن انهيار العديد من الشركات أوضح مدى الحاجة الماسة إلى تعزيز وتقوية استقلال وحياد وموضوعية المراجع الخارجي، وذلك لإضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية، مما ينعكس على مساعدة مستخدمي التقارير المالية في ترشيد قراراتهم الاقتصادية. إذ تبين أن من أهم العوامل إن لم يكن أهمها على الإطلاق التي ساهمت في انهيار العديد من الشركات هو عدم استقلال المراجع الخارجي (Rezaee, 2009). ومن الملاحظ أنه لم يرد في نظام الشركات السعودي صراحة ما يمنع قيام مكاتب المراجعة من تقديم خدمات الزكاة والضريبة إلى عملاء المراجعة، وكذلك لم تشير المعايير المهنية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى حظر تقديم خدمات الزكاة والضريبة لعملاء المراجعة، وإن كان قد ذكرت أن الاستقلال يكون مفقودًا عند مراجعة حسابات الشركات التي يكون للمراجع الخارجي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معايير المراجعة، المجلد الأول، ٢٠٠٧م). وفي الواقع تقوم مكاتب المراجعة بتقديم خدمات الزكاة والضريبة للشركات غير العامة بالتزامن مع خدمات المراجعة، ويخلق ذلك بلا شك مصلحة مالية مباشرة للمراجع، وهذا من شأنه تهديد وإضعاف استقلال المراجع، ومن ثم فقدان ثقة المستثمرين في مهنة المراجعة. وبناءً عليه تكمن مشكلة البحث في معرفة مدى تأثير تقديم خدمات الزكاة والضريبة لعملاء المراجعة على استقلال وموضوعية المراجع الخارجي. علاوة على ذلك، لا

يوجد دليل على تأثير الجمع بين خدمة المراجعة وخدمات الزكاة والضريبة على استقلال وموضوعية المراجعين في البيئة السعودية. ومن خلال استعراض الأدبيات المنشورة في البيئة العربية، لوحظ عدم وجود دراسات سابقة حول مدى تأثير موضوعية واستقلال المراجعين في المملكة العربية السعودية عند تقديم خدمات الزكاة والضريبة بالتزامن مع خدمات المراجعة لعملاء المراجعة من الشركات غير العامة السعودية.

### أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١- هل يؤثر تقديم خدمات الزكاة والضريبة لعملاء المراجعة من الشركات غير العامة السعودية في تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية؟
- ٢- هل تؤثر نسبة أتعاب خدمات الزكاة والضريبة من عملاء المراجعة من الشركات غير العامة السعودية في تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية؟
- ٣- هل هناك حاجة إلى إعادة النظر في تقديم المراجعين لخدمات الزكاة والضريبة بالتزامن مع خدمات المراجعة لنفس العملاء في المملكة العربية السعودية؟
- ٤- هل هناك ضرورة إلى إصدار تشريعات وضوابط جديدة تتعلق بتعزيز وتقوية استقلال المراجعين في المملكة العربية السعودية؟

### خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم تقسيم البحث إلى خمسة أقسام. يستعرض القسم التالي الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والاهتمامات التشريعية وقانون ساربنز- أوكسلي الأمريكي لعام ٢٠٠٢م، إضافة إلى موضوعية المراجعين في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بعملية المراجعة،

ويختتم القسم الثاني بمناقشة فروض البحث، أما القسم الثالث فيستعرض المنهج الذي تم استخدامه في البحث، حيث يعرض المشاركون بالدراسة التجريبية وكذلك المهمة التجريبية وإجراءات الدراسة التجريبية. ويقدم القسم الرابع نتائج التحليل الإحصائي الوصفي المستخدم بالبحث، واختبار الفروض والنتائج التي تم التوصل إليها، وأخيراً يعرض القسم الخامس خلاصة البحث ومضامين النتائج.

## ٢ - خلفية الدراسة وصياغة الفروض

لاشك أن النقاش والجدل حول ما إذا كان من الممكن أن يظل الحكم الشخصي للمراجعين موضوعياً عندما تقدم مكاتب المراجعة خدمات ضريبية واستشارية لعملاء المراجعة ليس جديداً. فعلي سبيل المثال، ذكرت دراسة رائدة بعنوان " فلسفة المراجعة " أن أداء خدمات بخلاف المراجعة وخدمات المراجعة لنفس العميل بواسطة نفس المراجعين يكون بمثابة خدمات متعارضة ( Mautz and Sharaf 1961, p. 223). ولقد تزايد نطاق الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة (Non-Audit Services) التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة لعملائها بشكل كبير جداً، فقد بدأت تلك المكاتب بتقديم ما يعرف بالخدمات التقليدية كإعداد الإقرارات الزكوية والضريبية والخدمات الاستشارية، ثم تطور الأمر إلى تقديم خدمات غير عادية مثل فحص التسهيلات المقدمة للعملاء من أجل النظافة والمظهر العام (عيد، صالح سليمان، ٢٠٠٩م، ص٨). وعلي ذلك، فمن الممكن أن تتأثر موضوعية وحياد واستقلال المراجع عند الجمع بين خدمات بخلاف المراجعة وخدمات المراجعة لنفس العميل، نتيجة لنشأة التعارض في المصالح بين المراجع الخارجي من ناحية، وبين إدارة العميل وربما ملاك المنشأة من ناحية أخرى.

### ٢/١ الاهتمامات التشريعية

في عام ١٩٧٨م، تبنت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC) نشرة المحاسبة رقم ٢٥٠، والتي تتطلب



الإفصاح عن خدمات بخلاف المراجعة المقدمة بواسطة المراجعين، ونسبة أتعاب الخدمات بخلاف المراجعة إلى أتعاب المراجعة، وإفادة بشأن ما إذا كان مجلس الإدارة قد فحص ووافق على خدمات بخلاف المراجعة. واستجابة لقلق هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية بشأن موضوعية المراجعين، أصدر مجلس الإشراف العام (Public Oversight Board) توصياته من أجل تقوية الاستقلال (POB, 1993)، ومع ذلك فإن هيئة مستشاري فعالية المراجعة (POB, 2000) لم تستطع الموافقة على آثار خدمات بخلاف المراجعة على موضوعية المراجعين. وأعقب تقرير هذه الهيئة، أن اقترحت هيئة تداول الأوراق المالية قواعد تمنع المراجعين من تقديم كثيرٍ من خدمات بخلاف المراجعة. واعترضت المهنة بقوة ضد هذه القواعد، لأن مجلس الإشراف العام لم يجد أدلة بأن خدمات بخلاف المراجعة تضعف موضوعية المراجعين، وبسبب أن ذلك المنع من الممكن أن يؤثر في المهنة ككل، شاملة مراجعي الشركات غير العامة (PCPS, 2000). كما أن القواعد المختلفة لهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC, 2001) وقواعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 2003) قد أدت إلى اختلافات في قواعد الاستقلال بين الشركات العامة وغير العامة<sup>(١)</sup>.

## ٢/٢ الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث

يعتبر استقلال وموضوعية المراجع الخارجي العمود الفقري لمهنة المراجعة، وأحد الجوانب الأساسية التي تجعل مهنة المراجعة خدمة ذات قيمة مضافة للمجتمع وجمهور المستثمرين، أي أنها بمثابة نشاط مضيف للقيمة. ويعتبر المراجع الخارجي متعاقد مستقل من الخارج يتم تعيينه لتقويم وإضفاء الثقة على دقة القوائم المالية بصورة مستقلة. وبذلك فإن استقلال المراجع في

(١) يقصد بالشركات العامة الشركات المساهمة التي يتم تداول أوراقها المالية في أسواق المال، وتكون مملوكة ملكية عامة لجمهور المساهمين، أما الشركات غير العامة فهي تلك الشركات التي تكون مملوكة ملكية خاصة، ولا يتم تداول أوراقها المالية في أسواق المال، وقد تكون في شكل شركات مساهمة أو توصية بالأسم أو ذات مسئولية محدودة.

الحقيقة وفي المظهر على حد سواء يعد ضرورياً لتقدير قيمة خدمات المراجعة المقدمة للعملاء. ونظراً للقلق التشريعي بشأن حياد وموضوعية واستقلال المراجع، فإن العديد من الدراسات قد ذكرت أن تقديم خدمات أخرى بخلاف المراجعة للعملاء المراجعة يؤثر على موضوعية المراجعين. فقد لاحظت دراسة (Emby and Davidson, 1998) أنه من الأقل احتمالاً أن يصير المراجعون على الإفصاح عن الالتزامات الشرطية، عندما تعطي الترتيبات المالية والتعاقدية لارتباط العميل قوة اقتصادية أكبر. وكشفت دراسة (Sharma and Sidhu, 2001) عن أن المراجعين لا يميلون إلى إصدار تحفظ بشأن الاستمرارية للعملاء يولدون نسب عالية من أتعاب خدمات بخلاف المراجعة بالنسبة إلى الأتعاب الكلية، وخلصت إلى أن الاستقلال قد يضعف لأسباب اقتصادية مثل تقديم خدمات هامة بخلاف المراجعة. وأوضحت دراسة (Firth, 2002) أنه كلما ارتفعت أتعاب الاستثمارات المدفوعة للمراجع، فإنها تترجم إلى احتمال أكبر للحصول على تقرير نظيف (مطلق). وكذلك توصلت دراسة (Frankel, et. al., 2002) إلى استنتاج مفاده أن المراجعين يكونون أكثر احتمالاً للتغاضي عن مكاسب الإدارة، عندما يدفع عملاء المراجعة أتعاباً كبيرة لخدمات غير المراجعة.

وفي الوقت الحالي، ازداد الوضع سوءاً، بالنظر إلى زيادة أتعاب الخدمات الأخرى عن أتعاب المراجعة نفسها عدة مرات. وقد تمت الإشارة حديثاً إلى أن أتعاب منشأة المراجعة الدولية آرثر أندرسون من شركة إنرون مقابل الخدمات الأخرى تمثل ١٣ ضعف الأتعاب من عملية المراجعة نفسها (عيد، صالح سليمان، ٢٠٠٩م، ص ٩). وهذا يخلق من غير ريب مصالح متعارضة، مما يهدد ويضعف موضوعية واستقلال المراجع. وقد أشارت إلى هذا الموقف لجنة منبثقة عن مجلس الشيوخ الأمريكي بالقول: إن أحد الأمور الأساسية التي تثير القلق بخصوص شركة المراجعة الدولية آرثر أندرسون كمراجع لشركة إنرون، أنه لم يكن مستقلاً ولم يكن موضوعياً بالقدر الكاف فيما يتعلق بالوفاء بمسئوليته المهنية. ففي عام ٢٠٠٢م حصل أندرسون على ٥٢ مليون دولار تمثل أتعاباً

من إنرون، في حين كانت أتعاب خدمات المراجعة أقل من نصف هذا المبلغ ( U.S. Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, ) (2003). وفي هذا الصدد، يصعب القول بأن تلك الأتعاب الكبيرة لم ينجم عنها نشأة تعارض ملحوظ في المصالح بين المراجع وإدارة العميل.

### ٢/٣ قانون ساربنز- أوكسلي الأمريكي لعام ٢٠٠٢م

تلا ظهور بعض القضايا المشهورة لغش الشركات وإفلاس العديد من الشركات الكبرى، وذلك من خلال إعداد القوائم المالية الاحتيالية<sup>(٢)</sup>، أن تبنت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC, 2003) قواعد جديدة لاستقلال المراجعين. ونظراً لأن نشأة الاعتقاد بأن وجود إيرادات هامة من خدمات أخرى بخلاف المراجعة يمكن أن تعرض موضوعية المراجعين للشبهة والشك، فإن هذه القواعد تمنع مكاتب المحاسبة من تقديم خدمات بخلاف المراجعة بالإضافة لخدمات المراجعة للشركات العامة. وفي حين أن قانون ساربنز- أوكسلي Sarbanes-Oxley Act يسمح بتقديم خدمات ضريبية لعميل مراجعة بواسطة نفس المكتب، فإن هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC, 2003) تبنت نشرة تحذر لجان المراجعة بأن تكون يقظة ومدركة أن لا تضعف تلك الخدمات استقلال وحياد وموضوعية المراجعين. وفي الحقيقة، أن القلق الجوهرى بشأن موضوعية المراجعين، قد دفع لجنة المصارف المكونة من مجلس الشيوخ الأمريكي، إلى فحص الحاجة لمنع تقديم خدمات إضافية معينة بواسطة المراجعين الخارجيين شاملة خدمات الضريبة، إلى الشركات العامة التي يراجعونها ( U.S. Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, 2003). وفي نفس الوقت نشرت لجنة المجلس عن الثقة العامة

(٢) من أهم حالات الغش المحاسبي المشهورة بواسطة إعداد قوائم مالية احتيالية والتي نجم عنها إفلاس العديد من الشركات بترتيب أبجدي: Adelphia, Cendant, Enron, Global Crossing, HealthSouth, Home store, Lehman Brothers bankruptcy, Qwest, Sunbeam, Tyco, Waste Management, WorldCom.

والمشاريع الخاصة أفضل اقتراحات الممارسة في عام ٢٠٠٣م، والتي توصي مكاتب المراجعة بحصر أعمالها في المراجعة والخدمات ذات العلاقة كالفحص لأغراض خاصة وفحص التأكيدات. وفي حين وفرت دراسة ( Kinney et al., 2004) رابطة ميدانية ممتعة بين تقديم خدمات ضريبية ومراجعات الشركات العامة، إلا أنه حتى الآن لا يوجد دليل يتعلق بما إذا كان تقديم خدمات الزكاة والضريبة لعملاء المراجعة من الشركات غير العامة في البيئة السعودية، يؤثر على موضوعية المراجعين، وبالإضافة لذلك، حركت عوامل عديدة الحاجة لفحص هذا الجزء من سوق المراجعة.

وعادة ما يقدم المراجعون مجموعة من خدمات المراجعة وخدمات بخلاف المراجعة لعملائهم. ويعتبر المحدد الأساسي لاستقلال المراجع هو فصل خدمات المراجعة وخدمات بخلاف المراجعة والاستقلال الاقتصادي عن مصادر الإيراد (الاستشارات) بخلاف خدمات المراجعة. وتحظر الفقرة (٢٠١) من قانون ساربنز - أوكسلي والقواعد المتعلقة بهيئة الأوراق المالية على المراجعين القيام بتسع أنواع مختلفة من الخدمات بخلاف المراجعة بالتزامن مع خدمات المراجعة. وتتمثل الخدمات المحظورة بخلاف المراجعة فيما يلي: (أ) إمساك الدفاتر وخدمات المحاسبة ذات الصلة. (ب) تصميم وتنفيذ نظم المعلومات المالية. (ج) خدمات التقييم أو التثمين (د) خدمات إلكترونية متعلقة بحسابات التأمين. (هـ) خدمات التوريد الخارجي للمراجعة الداخلية. (و) وظائف إدارية أو الموارد البشرية. (ز) خدمات السمسرة والوساطة، واستشارات استثمارية أو خدمات مصرفية استثمارية. (ح) خدمات قانونية. (ط) خدمات الخبراء غير المرتبطة بالمراجعة (Sarbanes-Oxley Act of 2002). ولازال من الممكن أن يقدم المراجعون الخدمات المحظورة بخلاف المراجعة لأسباب تتعلق بالاستقلال لعملاء غير المراجعة. كما أن المعيار المقترح عن استقلال المراجع لمجلس الرقابة المحاسبية للشركات العامة يحظر أيضاً على المراجعين المسجلين القيام بخدمات ضريبية معينة لعملاء المراجعة مثل الأغطية أو الأوعية الضريبية غير

السليمة Abusive Tax Shelters، وهي عبارة عن تلك المعاملات التي ينقصها المحتوى الاقتصادي، وتهدف إلى خلق خسائر أو استقطاعات في الدفاتر المحاسبية. كما تمنع معايير مجلس الرقابة المحاسبية للشركات العامة منشآت المحاسبة من تقديم خدمات الضرائب إلى عملاء المراجعة التي تضعف استقلالهم، نظراً لأن المراجعين بعد ذلك سيبدون آرائهم عن الإفصاحات الدقيقة لإستراتيجيات الضرائب المقدمة في القوائم المالية (Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), 2005). كما لا يوجد معيار أو قانون يعرف مصطلح "الغطاء الضريبي" Tax Shelter أو يميز بين "تخطيط الضرائب" الذي يعتبر وسيلة شرعية لخفض الالتزام الضريبي، و "الغطاء الضريبي غير السليم" Abusive Tax Shelter الذي يعتبر غير شرعي. وبرغم ذلك فإن الأغذية الضريبية الفاسدة تتميز بأنها "تلك العمليات التي يعتبر غرضها الجوهري هو التجنب أو التهرب من الضرائب الفيدرالية أو ضرائب الولاية أو الضرائب المحلية بأسلوب غير قانوني" (U.S. Senate Permanent Subcommittee on Investigations, 2005). وقد وجد تقرير مجلس الشيوخ أن (١) هناك تشكيلة من المجموعات المهنية تتضمن منشآت المحاسبة ومنشآت القانون والبنوك ومنشآت استشارات الاستثمار كانت متورطة بشكل كبير في تصميم وتسويق الأغذية الضريبية. (٢) أثناء الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٣ كرس منشأة المراجعة الدولية KPMG موارد هامة لتوفير وبيع خدمات ضريبية غير شرعية، أو أغذية ضريبية فاسدة بشكل محتمل. (٣) اتخذت منشأة المراجعة الدولية KPMG خطوات نحو إخفاء خدماتها الضريبية عن السلطات الضريبية. (٤) منشآت المراجعة الأربعة الكبرى الأخرى كانت متورطة في تقديم خدمات ضريبية ظالمة وعدائية لعملاء المراجعة، وبالتالي التزمت بالتغييرات الثقافية، والهيكلية، والتنظيمية للتجرد من أنشطة التغطية الضريبية.

وبينما تطبق قواعد قانون ساربنز - أوكسلي فقط على الشركات العامة المسجلة بالبورصة في الولايات المتحدة، وأن مراجعات الشركات غير العامة

في معظم الأحيان تؤدي بواسطة مكاتب صغيرة ومتوسطة الحجم، وقيود هامة على خدمات الضريبة المقدمة بواسطة المحاسبين لعملاء المراجعة من المنشآت المملوكة ملكية خاصة، فمن الممكن أن تكون ذات آثار اقتصادية خطيرة على المنشآت الصغيرة ومكاتب المراجعة (AICPA, 2002). وقد يجادل البعض بأن حصر مقدرة المراجعة في تقديم خدمات ضريبية لعملاء المراجعة قد ينجم عنه فحص مستقل أقل لاستراتيجيات الضريبة وشفافية أقل بالنسبة للمستثمرين (Ernst & Young, 2003). ويركز المراجعون اليوم أكثر على خدمات الضريبة مقارنة بالماضي، نظراً لأن مكاتب كثيرة توفر برامج توعية ضريبية والتي تنبه المراجعين بأمثلة عندما يستطيع العملاء الاستفادة من تبني استراتيجيات ضريبية جديدة (Temple, 1992). وعلى سبيل المثال، أثناء فحص وتقويم المراجع للهيكلة التنظيمي والأطراف ذات العلاقة، قد يدرس المراجع إمكانية دمج شركات متعددة في شركة واحدة، مع تبني خطة ملكية أسهم الموظف، والتي توفر مزايا مالية وضريبية عديدة للمنشأة.

وطبقاً لدراسة (Small Business Administration, 2003) فإن أكثر من (٩٩٪) من مكاتب المحاسبة في الولايات المتحدة، تصنف كمنشآت أعمال صغيرة ذات إيرادات أقل من ٣ مليون دولار، والأغلبية الكبيرة من جميع مكاتب المحاسبة تتكون من مكتب واحد. ويرى الباحث أن الوضع المهني مماثل إلى حد كبير لبيئة ممارسة المهنة في المملكة العربية السعودية، نظراً لأن المراجعين في مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم يساعدون غالباً في تقديم خدمات الزكاة والضريبة، ونتيجة لذلك فإن دراسة موضوعية المراجعين في هذا الجزء من سوق المراجعة يكون على درجة بالغة من الأهمية. ولهذا السبب تركز هذه الدراسة بصفة خاصة على تقديم خدمات الزكاة أو الضريبة للشركات غير العامة بواسطة مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية.

## ٢/٤ موضوعية المراجعين

استخدمت هذه الدراسة تقدير مخاطر الغش بالقوائم المالية كمقياس ممثل وملائم لموضوعية المراجعين (Auditors' Objectivity). وتكون مهمة تقدير مخاطر الغش مناسبة بصفة خاصة بالنسبة للمراجعين في مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي حين أن إعداد قوائم مالية احتيالية ذات أهمية إخبارية، والتي تتضمن عادة شركات عامة كبيرة (مثل ذلك، شركة إنرون، وشركة وورلدكوم) فإن دراسة بواسطة اللجنة الراعية للمنظمات Committee of Sponsoring Organizations (COSO) للإطار المتكامل للرقابة الداخلية في عام ١٩٩٨م، قد أفصحت عن أن معظم الشركات التي ترتكب غش القوائم المالية كانت صغيرة نسبياً (أقل من ١٠٠ مليون دولار في إجمالي الأصول) وأن الشركات الخاصة (كانت بنسبة ٧٨٪) غير مدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية) يتم مراجعتها بواسطة مراجعي مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأحد البراهين الأساسية لقانون ساربنز - أوكسلي بالنسبة لقواعد الاستقلال الجديدة هو أن تقديم خدمات بخلاف المراجعة يخلق تبعية اقتصادية من جانب المراجعين، وبالتالي تهديد وإضعاف موضوعيتهم في أداء خدمات المراجعة (Wells 2008; Pedneault, 2009).

وفي هذا الصدد، توصلت دراسة قديمة بشأن استقلال المراجعين (Goldman and Barlev, 1974) إلى أنه عندما يقدم المراجعون خدمات غير روتينية ومتخصصة بدرجة عالية مثل تصميم نظام معلومات، فإنهم يمارسون قوة أكبر إزاء العميل ويتمتعون باستقلال مراجعة أكبر بسبب التكلفة العالية لتغيير مكتب المراجعة في حالة الخلافات بين المراجع والعميل. وبالعكس عندما يؤدي المراجعون خدمات أكثر روتينية مثل إعداد الإقرار الضريبي، فإنهم يفنقرون إلى مصدر جوهرى للقوة، وبالتالي يكونون أكثر عرضة للإذعان لضغوط العميل في حالة الخلافات. ولهذا السبب، تتناول هذه الدراسة اختبار الفرض الذي مفاده أن تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية يتأثر

عندما تقدم مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم خدمات الزكاة والضريبة لعملاء المراجعة من الشركات غير العامة. وإذا تم قبول صحة هذا الفرض، فإن تقديم خدمات الزكاة والضريبة سوف يؤثر سلباً على تقدير المراجعين لمخاطر الغش، ونلخص ما تقدم في صياغة الفرض الأول للدراسة.

### الفرض الأول

"توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥%) بين تقدير المراجعين - الذين يقدم مكتبهم خدمات الزكاة والضريبة لعميل المراجعة - لمخاطر الغش بالقوائم المالية، وتقدير المراجعين - الذين لا يقدم مكتبهم مثل هذه الخدمات لعميل المراجعة - لتلك المخاطر".

ومن ناحية أخرى، تناولت بعض الدراسات ما إذا كان حجم الخدمات بخلاف خدمات المراجعة (بالنسبة إلى أتعاب المراجعة) يؤثر في موضوعية المراجعين. وفي هذا الصدد، توصلت دراسة (Sharma & Sidhu, 2001) إلى أنه من الأقل احتمالاً أن يصدر المراجعون تحفظات بشأن الاستمرارية للعملاء الذين يحصلون منهم على نسب أعلى من أتعاب الخدمات بخلاف المراجعة إلى مجموع الأتعاب، وفي المقابل توصلت دراسة (DeFond, et. al., 2002) إلى عدم وجود علاقة بين آراء المراجعين حول القدرة على الاستمرار في النشاط وأي من الأتعاب الكلية أو أتعاب المراجعة. ولاحظت دراسة (Reynolds, et. al., 2004) وجود علاقة إيجابية بين المستوى النسبي لأتعاب خدمات بخلاف المراجعة والمستحقات التي تخضع للتقدير الشخصي (Discretionary Accruals)، في حين أن دراسة (Antle, et. al., 2002) لم تجد علاقة إيجابية بين أتعاب خدمات بخلاف خدمات المراجعة والمستحقات غير العادية. وتعتبر خدمات الزكاة والضريبة واحدة من أكثر الخدمات ربحية بخلاف خدمات المراجعة المقدمة بواسطة مكاتب المراجعة على جميع المستويات. وعلي سبيل المثال، طبقاً لبيان أحد مكاتب المراجعة (Razaee, 2009) أنه حقق مكاسب تبلغ ١٣ مليون دولار مقابل



ارتباط عملية المراجعة، بالإضافة إلى حصول المكتب على أكثر من ١٨ مليون دولار مقابل خدمات ضريبية. وبينما لم تفحص البحوث السابقة بالتحديد حجم أتعاب العميل من خدمات الضريبة بالنسبة للمتحصلات السنوية لشريك المراجعة، فإن بعض الدراسات ( Emby & Davidson 1998; Sharma & Sidhu 2001 and Pedneault, ) أكدت على أن إضفاء المصدقية على مفهوم استقلال المراجعين يرتبط عكسياً مع القوة الاقتصادية للعميل (المنشأة محل المراجعة). وعلي الرغم من أن المراجعة الخارجية يُعتقد أنها فحص فني مستقل للقوائم المالية للشركة، إلا أن استقلالها الحقيقي محل تساؤل بسبب حجم الخدمات المؤداة نيابة عن الشركات والأتعاب الضخمة المتولدة من تلك الخدمات (Coenen 2008, p. 193).

ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً تكوين بعض التوقعات من تطورات تشريعية حديثة. وعلي وجه التحديد، تعتقد هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية أن مكافأة شريك المراجعة بالنسبة لتسويق خدمات بخلاف المراجعة يخلق تعارضاً في المصالح، يهدد استقلال الشريك ويعرض موضوعيته وحياده للريبة والشك (SEC, 2003). ولهذا السبب، يتهدد استقلال المراجع إذا كان في أي نقطة زمنية خلال فترة ارتباط المراجعة، يتلقى شريك المراجعة مكافأة مقابل تسويق أو تقديم أي خدمات لعميل المراجعة، بخلاف خدمات المراجعة وخدمات إبداء الرأي الأخرى. وبشكل واضح، أن هذه القاعدة غير قابلة للتطبيق أيضاً على مراجعات الشركات غير العامة، وفي هذا الوضع، قد يكافأ شركاء المراجعة في الواقع بالتركيز على نسب تسويق خدمات بخلاف المراجعة. وقد تخلق تلك الارتباطات بالخدمات الأخرى خلاف المراجعة، مصلحة مالية ذاتية يمكن أن تهدد موضوعية المراجعين. ولذلك يتطلب الأمر فحص محدد ودقيق لمكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظراً لأن قيمة خدمات الضريبة تمثل تقريباً نصف الأتعاب المحصلة بواسطة تلك المكاتب (PCPS, 2003).

ومما تقدم، يلاحظ وجود تباين في نتائج البحوث سالفة الذكر، وهذا يشير إلى عدم وجود دليل متسق، ويحول دون تطوير فرض اتجاهي (Directional)

(Hypothesis) لاختبار تأثير الحجم النسبي لأتعاب العميل على موضوعية تقديرات المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية. ومع ذلك، تهتم هيئة سوق المال بشأن التهديدات لموضوعية المراجعين الناجمة عن تقديم مكاتب المراجعة لخدمات الزكاة والضريبة لعملاء المراجعة، وذلك بلا شك يستحق الدراسة والفحص، ومن ثم تكوين الأساس بالنسبة للفرض التالي للبحث.

### الفرض الثاني

"إن تقديرات المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية ترتبط عكسيًا بالتغيرات في حجم أتعاب العميل - عند تقديم خدمات الزكاة والضريبة - بالنسبة للمتحصلات السنوية لشريك المراجعة".

### ٣ - منهجية البحث

#### ٣/١ المشاركون بالدراسة التجريبية

حثت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المشاركين المحتملين من مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة في هذه الدراسة الاستكشافية. ولضمان التعود والاعتیاد على مهمة تقدير مخاطر الغش بالقوائم المالية، تم اختيار شركاء المراجعة ومدراء المراجعة عشوائياً من قوائم المشاركين المحتملين التي تم التحصل عليها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وتم توجيه المشاركين بالعمل بشكل فردي، مع التأكيد لهم على سرية إجاباتهم، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. وقد شارك في التجربة ما مجموعه ٣٥ شريك مراجعة و ١٠ مدراء مراجعة. وبسبب الإتاحة المحدودة لشركاء المراجعة في مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم، تم الاستفادة من ١٠ مدراء مراجعة بافتراض أنهم يقومون بدور الشركاء لكي نستكمل العدد المطلوب من المشاركين والذي يبلغ ٤٥ مشاركاً، وهذا يعتبر كافياً للحصول على دلالة إحصائية بالنسبة لثلاث حالات تجريبية. وتم اختبار مستوى الخبرة

لمدراء المراجعة ومقارنة النتائج بين الشركاء ومدراء المراجعة، ولم توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفئتين، وبالتالي تم دمجها معاً لأغراض التحليل. وكان متوسط خبرة المراجعة بالنسبة للمشاركين ١٥ سنة خبرة في مجال المراجعة. وقد ذكروا أنهم اكتشفوا قوائم مالية احتيالية بنسبة (٢٪) من ارتباطات المراجعة التي قاموا بأدائها.

### ٣/٢ المهمة التجريبية والإجراءات

تتمثل المهمة التجريبية في تقدير مخاطر إعداد قوائم مالية احتيالية بالنسبة لعميل مراجعة ليس من الشركات العامة، والموصوف في الحالة التجريبية. وطور الباحث الحالة مع شريك مراجعة بمكتب مراجعة متوسط الحجم، كما تم عرضها على مشاركين من أجل الاختبار الاسترشادي للحالة التجريبية. وقام الباحث شخصياً بإدارة التجربة في عدة اجتماعات في مكاتب المراجعة بمدينة جدة. وقبل التجربة، تم إخبار المشاركين افتراض أن دور شريك المراجعة المختار مؤخراً لارتباط مراجعة لعميل مستمر من غير الشركات العامة. وتم إخبار المشاركين أن هذه الدراسة تستهدف فحص تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية، وأوضحت البيانات المجمع في الاستبيانات الملخصة أن كل المشاركين قد درسوا مخاطر إعداد قوائم مالية احتيالية عند قراءة خلفية المعلومات للحالة التجريبية.

وأعقب عملية إعطاء التعليمات للمشاركين، تزويدهم بمواد الحالة والتي تكونت من خلفية معلومات عن الشركة، بالإضافة إلى معلومات مالية مختارة، ونبذة مختصرة عن الصناعة التي تنتمي إليها الشركة. واحتوت خلفية المعلومات على عدة إشارات حمراء (Red Flags) محتملة للغش المحاسبي والمحددة بواسطة قسم الممارسة بهيئة تداول الأوراق المالية بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، والخاص بفريق مهمة اكتشاف ومنع الغش (AICPA, 1999)

والصيغة الدالة على مخاطر متزايدة لإعداد قوائم مالية احتيالية<sup>(٣)</sup>. وعلي وجه التحديد، كان للشركة مجلس إدارة يسيطر عليه المطلعين (أطراف داخلية) والمديرين ذوي حقوق ملكية هامة. ولم تكن الشركة مربحة فعلاً منذ خروجها من مرحلة التطوير، وكان لديها منتجات جديدة غير مؤكدة البيع، فضلاً عن حساسية هذه المنتجات للتكنولوجيا المتغيرة بشكل سريع. وقد خطت الشركة زيادة رأس المال من خلال اكتتابات عامة في الأسهم العادية، ومقابلة حرجة لعقود الديون المقيدة<sup>(٤)</sup>.

ويحتوي القسم التالي على وصف للعلاقة بين العميل ومكتب المراجعة، حيث تم تبليغ كل المشاركين أن سنة المراجعة الحالية هي السنة الثالثة التي يرتبط فيها المكتب بأداء عملية المراجعة للشركة. وعلاوة على ذلك، كان مكتبهم قادراً على الحفاظ على أن يكون حجم أتعاب المراجعة مستقرًا نسبيًا بسبب وجود علاقة قوية بين مكتب المراجعة وإدارة العميل، وكانت هناك تسويات مراجعة ضرورية قليلة في السنتين السابقتين.

وبالإضافة لما سبق تم صياغة ثلاث نسخ مختلفة من أداة البحث. ففي النسخة الأولى (عدم تقديم خدمات الزكاة أو الضريبة، ونسبة أتعاب المراجعة ٢٠٪) تم إخبار المشاركين بأن المكتب يقدم فقط خدمات المراجعة للعميل، والتي تمثل (٢٠٪) من المتحصلات السنوية لشريك المراجعة، وهناك مكتب مراجعة محلي آخر يقوم بإعداد الإقرارات الزكوية والضريبية للعميل. أما في النسخة

(٣) من المرجح أن تمارس الشركات المملوكة ملكية خاصة والشركات العامة الغش علي حد سواء، ولكن تختلف فقط الدوافع والتوقيت بدرجة طفيفة، ومن ثم قد تكون الإشارات الحمراء للغش مماثلة (Lundelius, 2003).

(٤) لم يثير المشاركون أية معارضة لذكر أن الشركة الخاصة التجريبية تخطط لزيادة رأس المال المطلوب من خلال اكتتابات عامة إضافية في الأسهم العادية. وفي المناقشات غير الرسمية مع الباحث بعد إدارة التجربة، ذكر العديد من المشاركين أنهم فسروا الصياغة بمعنى أن الشركة كانت تخطط لبيع كمية أكبر من الأسهم للأفراد خارج الشركة (نظرًا لأن الأطراف الداخلية تمتلك فقط ١٥٪) من الأسهم المصدرة والمملوكة للمساهمين بدون الذهاب إلى الجمهور أو أن الشركة تدرس الاكتتاب العام الأولي).

الثانية (تقديم خدمات الزكاة أو الضريبة، ونسبة أتعاب خدمات الزكاة والضريبة تمثل (٢٠٪)، تم إخبار المشاركين بأن مكتبهم يقدم أيضاً بالإضافة إلى خدمات المراجعة، خدمات إعداد الإقرارات الزكوية أو الضريبية لهذا العميل والتي تمثل نسبة أتعابها (٢٠٪) من المتحصلات السنوية لشريك المراجعة. أما بالنسبة للنسخة الثالثة من أداة البحث (تقديم خدمات الزكاة أو الضريبة، ونسبة أتعاب خدمات الزكاة والضريبة ٣٠٪) فقد اشتملت على نفس المعلومات التي في النسخة الثانية، ما عدا أن نسبة أتعاب العميل مقابل تقديم خدمات الزكاة أو الضريبة تمثل (٣٠٪) من المتحصلات السنوية لشريك المراجعة. و جدير بالإشارة إلى أن الاستخدام الكفاء والوجود المحدود للمشاركين أيد حذف الشرط التجريبي الرابع من التصميم، وهو قيام المكتب بتقديم خدمات مراجعة فقط للعميل، والتي تشكل أتعابها (٣٠٪) من المتحصلات السنوية لشريك المراجعة (عدم تقديم خدمات الزكاة أو الضريبة، ونسبة أتعاب المراجعة ٣٠٪) ولهذا السبب، لم يسمح تصميم (٣×١) بفحص التفاعل الممكن بين خدمات الزكاة والضريبة وحجم الأتعاب. وبرغم ذلك كانت التأثيرات الرئيسية بين الحالات التجريبية الثلاث قوية بدرجة تكفي لتعميم الاستنتاجات بشأن التأثير المستقل للمتغيرين محل الدراسة (تقديم خدمات الزكاة أو الضريبة لعميل المراجعة، وحجم أتعاب خدمات الزكاة أو الضريبة).

وتجدر الإشارة إلى أن حدود بداية نسب الأتعاب (٢٠٪) و(٣٠٪) كانت مبنية على توصيات منتدى منشآت المراجعة متوسطة الحجم ( Mid-size CA Firms Forum of BC, 2002) بشأن مسودة العرض للمعهد الكندي المحاسبين القانونيين عن معايير جديدة للاستقلال. وقد أوصي هذا المنتدى بقواعد حجم الأتعاب والتي تحظر على مكاتب المراجعة تقديم خدمات بخلاف المراجعة لعملاء المراجعة إذا كانت أتعاب العميل تمثل فقط نسبة (٢٥٪) أو أكثر من متحصلات الشريك السنوية. ويبدو أن هذا الحد يوحى بأن تهديدات الاستقلال تكون في حدها الأدنى عندما تمثل أتعاب العميل أقل من نسبة (٢٥٪) من

متحصلات الشريك السنوية. ولذلك، فإن هذه الدراسة تبنت حدود (٢٠٪) و(٣٠٪) من أجل فحص ما إذا كانت هناك أية فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير مخاطر الغش بالقوائم المالية بسبب حجم أتعاب العميل.

ولقد تم استخدام تقدير المشاركين لمخاطر الغش بالقوائم المالية كمتغير تابع بالنسبة لاختبار الفرض الأول، وتحليل المتابعة فيما يتعلق بالفرض الثاني للبحث والمرتبط بحجم أتعاب العميل. وأعقب هذه المهمة، تعبئة المشاركين قائمة استبيان ملخصة، وفي هذا الصدد، أكد المشاركون في المهمة التجريبية للبحث وجود معلومات إضافية مفيدة في تقدير مخاطر إعداد قوائم مالية احتيالية، وكذلك لم يبد المشاركون أية تحفظات بشأن وضوح أدوات الحالة التجريبية للبحث.

#### ٤ - نتائج الدراسة التجريبية

أسفرت اختبارات المعالجة عن أن (١٠٠٪) من المشاركين أطلعوا بشكل صحيح على خلفية المعلومات، وفهموا بدقة الحالة التجريبية التي خصصت لهم. وعلى سبيل المثال، في قائمة الاستبيان الملخصة، طُلب من المشاركين تحديد ما إذا كانت خلفية المعلومات قد أوضحت الخدمات بخلاف خدمات المراجعة المقدمة للعميل بواسطة مكتبهم، وإذا أجاب المشاركون بالإيجاب، يجب عليهم حينئذ تحديد نوع الخدمات بخلاف المراجعة المقدمة من قائمة معطاة لهم، والتي تتضمن خدمات الزكاة والضريبة. وعلاوة على ذلك، حدد كل المشاركين بالدراسة التجريبية، الذين يقدم مكتبهم خدمات الزكاة والضريبة، الحجم النسبي لأتعاب العميل بشكل صحيح.

#### ٤/١ الإحصاءات الوصفية

في قائمة الاستبيان الملخصة، طُلب من المشاركين تقدير معدل إعداد قوائم مالية احتيالية في جميع أنواع الشركات (وليس فقط العميل المفترض) ونسبة ارتباطات

مراجعاتهم التي تم فيها اكتشاف إعداد قوائم مالية احتيالية. واستخدمت هذه البيانات لاختبار دلالة أية فروق بين المجموعات الثلاث في أساس توقعاتهم لعمال إعداد قوائم مالية احتيالية، وعامل خبرتهم الخاصة بالمهمة، والعوامل التي قد أثرت على تقدير مخاطر الغش بالقوائم المالية في الحالة الافتراضية. واستخدم الباحث برنامج SPSS في أداء تحليل التباين من اتجاه واحد (ANOVA) لتحديد ما إذا كان هذان العاملان متجانسان خلال الحالات التجريبية الثلاث. ولم تظهر نتائج تحليل التباين وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لعامل التوقع العام لإعداد قوائم مالية احتيالية، (حيث كانت قيمة  $F=0,636$  ومستوى المعنوية  $=0,032$ ) وكذلك لم تفصح النتائج الإحصائية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لعامل الخبرة الخاصة بالمهمة (حيث كانت قيمة  $F=0,839$  ومستوى المعنوية  $=0,436$ ).

## ٤/٢ اختبار الفروض

لاختبار الفرض الأول، تم الاستفادة من برنامج (SPSS) في استخدام تحليل التباين أو التباين المشترك (Analysis of Covariance (ANCOVA)) مع تقدير المشاركين لمخاطر الغش كمتغير تابع، والتوقع العام لإعداد قوائم مالية احتيالية والخبرة الخاصة بالمهمة كمتغيرات مستقلة مشتركة (Covariate)، فالمتغير المشترك عبارة عن متغير له علاقة ارتباط مع المتغير التابع ويعمل على تغيير أو تشويش النتائج المتعلقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل. وتم أداء اختبارات التوزيع الطبيعي وتجانس التباينات أو الفروق وبسبب صغر خلية حجم العينة نسبياً (١٥ مفردة)، تم أيضاً إجراء اختبار كرسكال وويلز (Kruskal-Wallis Test)، وكانت النتائج متسقة مع نتائج تحليل التباين المشترك<sup>(٥)</sup>. وبيّن

(٥) تحليل التباين المشترك (ANCOVA) عبارة عن أسلوب إحصائي يستخدم في فحص البيانات في حالة التصميمات الأحادية والعاملية، وذلك باستخدام المعلومات المتوفرة من المتغير المستقل والذي يطلق عليه التباين المشترك، لإزالة أو ضبط الفروق الفردية الموجودة بين المبحوثين من الخطأ التجريبي المقدر (جودة، محفوظ، ٢٠٠٨م، ص ص: ٢٧-٣٣).

الجدول (١) أن هناك فرقاً معنوياً في متوسط معدل تقدير مخاطر الغش بين المجموعات التجريبية الثلاث (قيمة  $F = ٣٦,٦٩$ ، ومستوى معنوية  $= ٠,٠٠٠$ ).

جدول (١) مخاطر إعداد قوائم مالية احتيالية للعميل (الخلية  $n = ١٥$ ).

المجموعات	تقديم خدمات الزكاة والضريبة	أتعاب العميل (نسبة مئوية من المتحصلات السنوية للشريك)	متوسط مخاطر إعداد قوائم مالية احتيالية* (الانحراف المعياري)
١	لا	%٢٠	٢٢,١ % (١٤,٣)
٢	نعم	%٢٠	١٢,٨ % (١٤,٥)
٣	نعم	%٣٠	٤,٥ % (١٤,٦)
مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F
تحليل التباين المشترك (ن = ٤٥)			
النموذج بين المجموعات	٥	٤٧٨,٧٨٦	٧٨,٢٢
عامل التوقع	٣	٢٢٤,٥٤٤	٣٦,٦٩
العام للغش	١	٢٧٥,٦١٩	٤٥,٠٣
عامل الخبرة الخاصة بالمهمة	١	١٧,٠٨٦	٢,٧٩

\*متوسطات معدلة للمتغيرات المشتركة (التوقع العام للغش والخبرة الخاصة بالمهمة).

ويوضح الجدول (٢) نتائج المقارنات المتعددة باستخدام اختبار (٦) Tamhane's T2). وفي حالة إبقاء أتعاب العميل ثابتة عند نسبة (٢٠%) من متحصلات شريك المراجعة السنوية، كان تقدير المراجعين لمخاطر الغش

(٦) يمثل (Tamhane's T2) اختبار مقارنة متحفظ من زوجين ميني علي اختبار (ت)، ويكون مناسباً عندما تكون التباينات في كل المجموعات غير متساوية. وبعد إجراء اختبار Levine statistic لتجانس تباينات الأخطاء، حيث أظهر اختبار تجانس التباينات أن قيمة Levine الإحصائية = ١٥,٥٠٢ (مستوى معنوية = ٠,٠٠٠)، حيث بينت النتائج أن المتغيرين التابعين كانت لكل منهما علاقة ذات دلالة إحصائية مع المتغير المستقل (جودة، محفوظ، ٢٠٠٨م، ص ص: ٤٠-٤٤).



بالقوائم المالية، الذين يوفر مكتبهم خدمات الزكاة والضريبة (١٢,٨٪) أقل بدرجة معنوية (ذات دلالة) من المراجعين الذين يقدم مكتبهم خدمات مراجعة فقط (٢٢,١٪)، وذلك كما يتضح بالجدول السابق (١)، ولا شك أن هذه النتيجة تشير إلى قبول الفرض الأول القائل "أن المراجعين الذين يقدم مكتبهم أيضاً خدمات الزكاة والضريبة لعميل المراجعة سوف يكون تقديرهم أقل لمخاطر الغش بالقوائم المالية، مقارنة بالمراجعين الذين لا يقدم مكتبهم خدمات الزكاة والضريبة لعميل المراجعة".

جدول (٢) اختبار Tamhane's T2 لمقارنات متعددة للمتغير المستقل: مخاطر قوائم مالية احتيالية للعميل.

الدلالة	الخطأ المعياري	متوسط الفرق (٢-١)	نسخة (٢)	نسخة (١)
٠,٠٠٠	٢٠,٢٨	*٩,٣٪	تقديم خدمات الزكاة والضريبة (٢٠٪ من متحصلات الشريك السنوية)	عدم تقديم خدمات الزكاة والضريبة (٢٠٪ من متحصلات الشريك السنوية)
٠,٠٠٠	٢٠,٥٥	*١٧,٦٪	تقديم خدمات الزكاة والضريبة (٣٠٪ من متحصلات الشريك السنوية)	عدم تقديم خدمات الزكاة والضريبة (٢٠٪ من متحصلات الشريك السنوية)
٠,٠٠٠	٢٠,٩٣	*٨,٣٪	تقديم خدمات الزكاة والضريبة (٣٠٪ من متحصلات الشريك السنوية)	تقديم خدمات الزكاة والضريبة (٢٠٪ من متحصلات الشريك السنوية)

\* يكون متوسط الفرق معنوياً إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ (٥٪).

أما فيما يتعلق بالفرض الثاني، في حالة تزويد مكتب المراجعة عميل المراجعة بخدمات الزكاة والضريبة أيضاً، وأن أتعاب خدمات الزكاة أو الضريبة من العميل تمثل نسبة (٣٠٪) من المتحصلات السنوية لشريك المراجعة، يوضح الجدول السابق (١) أن تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية بلغ نسبة (٤,٥٪)، بينما أن تقدير المراجعين لمخاطر الغش

عندما تمثل أتعاب خدمات الزكاة والضريبة من العميل نسبة (٢٠٪) من المتحصلات السنوية لشريك المراجعة بلغ نسبة (١٢,٨٪). وتبين أن التقدير الأول لمخاطر الغش (٤,٥٪) أقل بدرجة ذات دلالة إحصائية من التقدير الثاني (١٢,٨٪). ولا شك أن هذه النتيجة تشير إلى قبول الفرض الثاني القائل " ترتبط التغييرات في حجم أتعاب العميل (عند تقديم خدمات الزكاة والضريبة) بالنسبة للمتحصلات السنوية لشريك المراجعة ارتباطاً عكسياً بالتغييرات في تقديرات المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية". وبناء على ذلك، نخلص إلى تأثير حجم أتعاب العميل من خدمات الزكاة والضريبة على تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية، وهذه النتيجة تفيد بأن تقديم خدمات الزكاة والضريبة لعميل المرجعة من شأنه أن يهدد بل ويفقد موضوعية وحياد واستقلال المراجع الخارجي عند تقديمه لخدمة إبداء الرأي في القوائم المالية للعميل.

ومن ناحية أخرى، تم إجراء مزيدٍ من التحليل الإحصائي بشأن الخبرة الخاصة بالمهمة، حيث تم تحليل الخبرة العامة للمراجعة بشكل منفصل. وقد تراوحت الخبرة العامة للمشاركين بالدراسة من ٧ إلى ٣٠ سنة، بمتوسط خبرة ١٨ سنة. وتم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين: الأولى لديها خبرة عامة أقل من ٢٠ سنة، والثانية لديها خبرة عامة في المراجعة ٢٠ سنة أو أكثر. وأظهرت نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير مخاطر الغش بين هاتين المجموعتين، حيث كانت قيمة (t) الإحصائية (٠,٠٣٤)، ومستوى الدلالة الإحصائية (٠,٩٧٣).

وتلا ذلك، أداء تحليل إضافي للخبرة الخاصة بالمهمة محل الدراسة (تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية). وفي هذا الصدد، تم قياس الخبرة الخاصة بالمهمة بواسطة نسبة عمليات المراجعة التي تم فيها اكتشاف أعداد قوائم مالية احتيالية من قبل العملاء. وكان من المتوقع بالنسبة للمراجعين الذين لديهم خبرة أكبر بالمهمة، أن يظهروا درجة أعلى من الشك المهني، مما ينتج عنه تقدير أعلى لمخاطر الغش. وقد تراوحت الخبرة الخاصة بالمهمة (اكتشاف

قوائم مالية احتيالية) من عدم وجود خبرة (صفر٪) إلى وجود خبرة (١٥٪) بمتوسط (٢,٣٪). وبعد ذلك تم تصنيف المشاركين إلى مجموعتين، بلغ عدد المجموعة الأولى ٢٦ مشاركاً، وكانت قيمة الوسيط للخبرة الخاصة بالمهمة أقل من (٢٪)، وبلغ عدد المجموعة الثانية ١٩ مشاركاً وقيمة الوسيط (٢٪) فأكثر.

وكما هو متوقع، أظهر اختبار (t) لعينات مستقلة أن تقدير مخاطر الغش للمراجعين الأكثر خبرة خاصة بالمهمة (١٧,٤٪) كان أعلى بدرجة ذات دلالة إحصائية (قيمة (t)=٢,٨٩٧، ومستوى معنوية=٠,٠٠٥) مقارنة بالمراجعين الأقل خبرة خاصة بالمهمة (١٠,١٪). وهذا يعكس نزعة الشك المهني بدرجة أكبر بالنسبة للمراجعين الأكثر خبرة عند مواجهة إشارات حمراء دالة على مخاطر غش متزايدة. وتجدر الإشارة إلى أن تقدير مخاطر الغش يعتبر دالة للحالة التجريبية والخبرة الخاصة بالمهمة، بمعنى أن الخبرة الخاصة بالمهمة تلعب دوراً أقل شأنًا وأهمية في تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية، كلما زادت التبعية أو الاعتمادية الاقتصادية على العميل.

كما تم إجراء تحليل التباين المشترك (ANCOVA) لتقدير مخاطر الغش كمتغير تابع، والمجموعة التجريبية والخبرة الخاصة بالمهمة كعوامل مستقلة، وتوقع عام لإعداد قوائم مالية احتيالية كمتغير مشترك. وكما هو متوقع، أظهرت نتائج تحليل التباين المشترك وجود تأثيرات أساسية ذات دلالة بالنسبة للمجموعة التجريبية (قيمة (F)=٤٨، ومستوى معنوية=٠,٠٠٠) وكذلك بالنسبة للخبرة الخاصة بالمهمة (قيمة (F)=١٥,٥٣، ومستوى معنوية=٠,٠٠٠). وعلاوة على ذلك، تبين حدوث تفاعل جوهري (ذي دلالة إحصائية) بين المجموعة التجريبية والخبرة الخاصة بالمهمة حيث بلغت قيمة (F) ٣,٦٨، ومستوى معنوية ٠,٠٢٩.

وختاماً، نخلص إلى وجود تأثير لحجم أتعاب العميل من خدمات الزكاة والضريبة على تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية، وهذه النتيجة تؤكد بأن تقديم خدمات الزكاة والضريبة لعميل المرجعة من شأنه إضعاف

وفقدان موضوعية وحياد واستقلال المراجع الخارجي عند تقديمه لخدمة إبداء الرأي في القوائم المالية للعميل. وبناء على ذلك، يتعين على المنظمات المهنية والتشريعية إعادة النظر في قيام مكاتب المحاسبة بتقديم خدمات الزكاة والضريبة بجانب خدمات المراجعة، نظراً لأن ذلك يهدد العمود الفقري لمهنة المراجعة الخارجية المتعلقة بحياد واستقلال وموضوعية المراجع.

### ٥- الخلاصة ومضامين النتائج

تناولت هذه الدراسة فحص ما إذا كان تقديم خدمات الزكاة والضريبة بواسطة مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤثر في تقديرات المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية. وأسفرت نتائج الدراسة التجريبية عن أن المراجعين الذين توفر مكاتبهم خدمات الزكاة والضريبة لعميل المراجعة كان لديهم تقدير أقل لمخاطر الغش مقارنة بالمراجعين الذين تقدم مكاتبهم فقط خدمات المراجعة. وهذه النتيجة تضيف المصدقية للاهتمام المستمر بشأن الضعف المحتمل لموضوعية المراجعين والذي قد ينجم عندما يتهدد استقلال مكاتب المراجعة بواسطة التبعية أو الاعتماد الاقتصادي على تقديم خدمات بخلاف المراجعة لعملاء المراجعة. وفي الواقع، في حالة قيام مكاتب المراجعة بتقديم خدمات الزكاة والضريبة لعميل المراجعة، كان عدد حالات القوائم المالية الاحتمالية المكتشفة قليلاً، وهذا يثبت وجود ارتباط بين العدد القليل من حالات إعداد القوائم المالية الاحتمالية المكتشفة وتقديم خدمات الزكاة والضريبة لعميل المراجعة. وعلي سبيل المثال، تساءل المحاسب الرئيس السابق لهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية، كيف تغاضي المراجعون عن تحريف حدث بواسطة تحميل ٤١ مليون دولار من مخطط إعفاء من قرض قيمته ٩٦ مليون دولار على حساب ضريبة دخل فيدرالية مستحقة بالميزانية، بينما شاركوا بقوة في جهود تعزيز ودعم المكاسب بواسطة تخفيض فاتورة ضريبة الشركة (Byrnes & Symonds, 2002). وفي الآونة الأخيرة، تدرس وزارة العدل الأمريكية دعوي جنائية ضد شركة المراجعة الدولية (KPMG) بالنسبة لتقديم معالجات ووسائل ضريبية مشكوك فيها، وحث وتشجيع موظفي هيئة تداول الأوراق المالية على مناقشة

ودراسة الخطوات المتخذة خصوصاً إذا أخفق واحد من مكاتب المحاسبة الأربعة الكبرى (Singleton, et.al., 2006).

وهناك تحذير هام لهذا الاستنتاج هو أنه من الممكن أن تتحسن جودة المراجعة بواسطة المراجعين الذين يملكون المعرفة بالوضع الضريبي للعميل. وفي حين أن مواصفات الحالة التجريبية بهذا البحث كانت محددة أو محصورة فقط في الإعداد الروتيني لإقرارات الزكاة والضريبة للعميل، فإن معرفة مكتسبة أكبر بالعميل من خلال تقديم خدمات الزكاة والضريبة أو خدمات استشارية أو فنية، قد تجعل شريك المراجعة يقدر نسبة أقل لمخاطر إعداد قوائم مالية احتيالية. ويمكن أن نخلص إلى أنه كلما كبر حجم الخدمات المؤداة للعميل، اكتسب مكتب المراجعة معرفة أفضل بالعميل، والذي في المقابل قد يزيد ثقة شريك المراجعة بأن أي مشكلة ممكنة مرتبطة بإعداد قوائم مالية احتيالية سوف تكتشف. وفي الحقيقة، قد أشارت غرفة التجارة الأمريكية إلى أن جودة المراجعة تتحسن عندما يمتلك المراجع خبرة شاملة بالوضع الضريبي للعميل (U.S. Chamber of Commerce, 2003). ولهذا السبب، يمكن أن تكون تقديرات المراجعين لمخاطر الغش أقل عندما يقدم مكتبهم خدمات ضريبية، نظراً لأن الشركاء قد يدركون مخاطر الغش بالقوائم المالية بشكل مبرر وأكثر سهولة، عندما يقدم مكتبهم (بخلاف مكتب آخر أو مقارنة بمكتب آخر) تلك الخدمات. وعلى أية حال، أن هذا المستوى المتزايد من الثقة في اكتشاف قوائم مالية احتيالية يمكن أن يترجم قبلياً إلى تقدير أقل لمخاطر الغش، وهذا يمثل تساؤلاً من الممكن تناوله في بحث ميداني في المستقبل.

علاوة على ذلك، عند تقديم خدمات الزكاة والضريبة، يتناقص تقدير المراجعين لمخاطر الغش بالقوائم المالية كلما تزايد حجم أتعاب العميل بالنسبة للمتحصلات السنوية لشريك المراجعة. وانخفاض تقدير مخاطر الغش بالقوائم المالية مع الزيادة المرتبطة في نسبة أتعاب العميل يمكن تفسيره كنتيجة لإضعاف موضوعية المراجعين بسبب الاعتماد الاقتصادي بدرجة أكبر على

العميل. ومع ذلك، فإن من الممكن تصويره في بعض الحالات عندما يشكل عميل خاص جزءاً أكبر من قاعدة متحصلات شريك المراجعة، فقد يقضي الشريك وقتاً أكثر مع هذا العميل ومن ثم يشعر بثقة أكبر بشأن مخاطر إعداد قوائم مالية احتيالية للعميل. وأخيراً، ففي حين أن للخبرة الخاصة بالمهمة أيضاً تأثيراً معنوياً ذا دلالة إحصائية على تقدير المراجعين لمخاطر الغش، إلا أنها لعبت دوراً أقل في تقدير المراجعين بسبب تزايد التبعية الاقتصادية على العميل. وقد نجم عن تصميم الدراسة نتائج أثر الطلب بسبب توقع المشاركين للسلوك المرغوب في خلفية البحث، بسبب إخبار المشاركين بأن الغرض من الدراسة هو فحص إعداد القوائم المالية الاحتياطية، وكان السؤال الوحيد الذي يجيب عليه المشاركون هو مخاطر إعداد قوائم مالية احتياطية للعميل. ومع ذلك، إذا كان هناك أثر طلب، واعتقد المشاركون بأن أداء خدمات الزكاة والضريبة والاعتماد الاقتصادي على عميل قد يكون متوقعاً لجعلهم أقل موضوعية، فإن النتائج قد تذهب في الاتجاه المعاكس لتلك الموجودة في هذا البحث، بمعنى أن عدم الجمع بين خدمات الزكاة والضريبة وخدمات المراجعة في نفس الوقت ولنفس العميل، يمكن أن يزيد من موضوعية وحياد واستقلال المراجع الخارجي.

وهذه الدراسة تعد أول خطوة في مناقشة مجال تحت البحث يتعلق بإصدار تشريعات وضوابط تتعلق بمراجعة الشركات غير العامة، وهذا يمثل الآن بوضوح بؤرة الاهتمام في مجالات كثيرة بالمهنة (PCPS, 2004; Coenen, 2008) (and Razaee, 2009). وينبغي أن تحاول بحوث أخرى تحديد السبب الأساسي لجعل المشاركين يعطون تقديرات أقل مما ينبغي لمخاطر الغش والذي تم ملاحظته في هذه الدراسة (بمعنى ثقة أكبر في قدرة وكفاءة المراجع أو إضعاف الموضوعية في التقدير الشخصي للمراجع). وإذا تم تفسير تقديم خدمات إضافية بخلاف المراجعة، بأن ذلك يؤدي إلى ثقة أكبر للمراجعين في مقدرتهم على اكتشاف الغش، ونتيجة لذلك، قد يكون وضع قيود نظامية أو تشريعية على نطاق الخدمة المقدمة لعملاء المراجعة العلاج الخاطيء بالنسبة لتحقيق موضوعية أكبر

للمراجع. ومن ناحية أخرى، إذا ترتب على تقديم خدمات إضافية إضعاف موضوعية المراجعين، فإن الحاجة إلى ضوابط حماية أكثر صرامة تكون مبررة. وعلي سبيل المثال، تقضي القوانين التشريعية في فرنسا بفصل كلي بين مهنة المراجعة وتقديم خدمات بخلاف المراجعة، حيث تؤدي عمليات مراجعة القوائم المالية بواسطة أعضاء معهد المراجعين القانونيين الفرنسي، في حين أن أداء خدمات الضريبة وخدمات أخرى بخلاف المراجعة يتم بواسطة محاسبين مستقلين ومؤهلين ويكونون أعضاء في نقابة الخبراء المحاسبين للاتفاقيات المحاسبية. وفي الغالب ينتمي المحاسبون الفرنسيون إلى كل من الهيئتين، ومع ذلك، عند التعيين أو الممارسة كمراجعين قانونيين، لا يسمح لهم بتقديم خدمات أخرى لعميل المراجعة، ومن أجل الحفاظ على استقلالهم، فإن أي مكافأة من شركة العميل خلاف أتعاب المراجعة يكون محظوراً على نحو صارم.

وبناءً على نتائج هذه الدراسة، يوصي الباحث بضرورة إعادة النظر في تقديم المراجعين الخارجيين لخدمات الزكاة والضريبة بالتزامن مع خدمات المراجعة لنفس العملاء، وذلك من خلال إصدار تشريعات وضوابط تنظيمية ومهنية تتعلق بمراجعة الشركات غير العامة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك تقوية وتعزيز استقلال وحياد وموضوعية المراجعين، والذي بلا شك يمثل العمود الفقري لمهنة المراجعة.

أما بالنسبة للتطلعات البحثية المستقبلية، فمن الممكن أن تتناول بحوث إضافية ما إذا كان ذلك الفصل بين الخدمات المهنية (خدمات المراجعة وخدمات الزكاة والضريبة وغيرها من الخدمات الاستشارية والإدارية والفنية) قد نجم عنه طوال الزمن معدل متناقص لإعداد قوائم مالية احتيالية. وقد تخفف وتقلل ضوابط الحماية والوقاية الموضوعية بواسطة المهنة أو من خلال النظم والإجراءات الخاصة بالمنشأة على حد سواء من الضغوط والتهديدات لموضوعية المراجعين. ولهذا السبب، من الممكن أن يتناول بحث مستقبلي ما إذا

كان بعض ضوابط الحماية والوقاية مرتبطاً بموضوعية المراجعين المتزايدة في مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

## المراجع

### أولاً: باللغة العربية

- جودة، محفوظ (٢٠٠٨م) التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام (SPSS)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- عيد، صالح سليمان (٢٠٠٩م) الخدمات الأخرى بخلاف خدمات المراجعة، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد ٤٩، ص ص: ٧ - ١١.
- نظام الشركات السعودي، المادة ١٣٠.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٧م) معايير المرجعة، لجنة معايير المراجعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٣م) معايير المراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

### ثانياً: باللغة الإنجليزية

- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)** (1999) *Practice Alert No.94-4: Acceptance and Continuance of Audit Clients*. New York, NY: AICPA (SEC Practice Section Detection and Prevention of Fraud Task Force).
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)** (2002) Chairs corner: December 2002, AICPA, New York, NY.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)** (2003) Rule 101-103: Performance of Non- attest Services. *AICPA Code of Professional Conduct*. New York, NY: AICPA.
- Antle, R., et al.** (2002) *The Joint determination of audit fees, non-audit fees, and abnormal accruals*. Working paper, Yale University.
- Byrnes, N.** and **W.C. Symonds** (2002) Is the avalanche headed for pricewaterhouse, *Business Week* 14 (October), pp: 45-46.
- Coenen, T.L.** (2008) *Essentials of Corporate Fraud*. John Wiley & Sons, Inc. New Jersey, U.S.A.
- COSO** (1998) *Fraudulent financial reporting: 1987-1997 – An analysis of U.S. public companies*, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, New York, NY.
- DeFond, M.L., K. Raghunandan and K.R. Subramanyam** (2002) Do non-audit service fees impair auditor independence evidence from going concern audit opinions, *Journal of Accounting Research*, **40** (4), pp: 1247-1274.



- Emby, C. and R.A. Davidson** (1998) The effects of engagement factors on auditor independence: Canadian evidence, *Journal of International Accounting, Auditing & Taxation*, 7(2), pp: 163-179.
- Ernst and Young** (2003) Comments on File No. S7-49-02 proposed rule: Strengthening the commission's requirements regarding auditor independence. New York.
- Firth, M.** (2002) Auditor-provided consultancy services and their associations with audit fees and audit opinions, *Journal of Business Finance & Accounting*, 29 (5&6), pp: 661-693.
- Frankel, R.M., M.F. Johnson and K.K. Nelson** (2002) The relation between auditors' fees for nonaudit services and earnings management, *The Accounting Review*, 77 (Supplement) pp: 71-105.
- Goldman, A. and B. Barlev** (1974) The auditor-firm conflict of interests: Its implications for independence, *The Accounting Review*, 49(4), pp: 707-718.
- Kinney, Jr., W.R., Z.V. Palmrose and S. Scholtz** (2004) Auditor independence, non-audit services, and restatements: Was the U.S. government right, *Journal of Accounting Research*, 42(3), pp: 561-588.
- Lundelius, Jr., C.R.** (2003) Financial reporting fraud: A practical guide to detection and internal control, AICPA, New York, NY.
- Mautz, R.K. and H.A. Sharaf** (1961) The philosophy of auditing, American Accounting Association, Sarasota, FL.
- Mid-size CA Firms Forum of BC.** (2002) Comments on exposure draft of the Canadian institute of chartered accountants (CICA): Proposed independence standards. Ontario, TO: CICA.
- Pedneault, S.** (2009) Fraud 101: Techniques and Strategies for Understanding Fraud, 3rd ed. John Wiley & Sons, Inc. New Jersey U.S.A.
- Private Companies Practice Section (PCPS)** (2000) "Trickle-down effect" of New SEC Rules could soak small firms too. *The Practicing CPA* 24 (6). The AICPA Alliance for CPA Firms. New York, NY: AICPA.
- Private Companies Practice Section (PCPS)** (2003) PCPS/TSCPA National MAP Survey for 2003. The AICPA alliance for CPA firms, AICPA, New York, NY.
- Private Companies Practice Section (PCPS)** (2004) PCPS Update January. The AICPA alliance for CPA firms, AICPA, New York, NY.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB)** (2005) Ethics and Independence, Tax Services and Contingent Fees. Available at: [www.pcaobus.org.us](http://www.pcaobus.org.us).
- Public Oversight Board (POB)** (1993) In the public interest: A special report by the public oversight board of the SEC practice section, POB, Stamford, CT.
- Public Oversight Board (POB)** (2000) The panel on audit effectiveness report and recommendations, POB, Stamford, CT, USA.
- Reynolds, J.K., D.R. Deis and J.R. Francis** (2004) Professional service fees and auditor objectivity, *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 23(1) pp: 29-52.
- Rezaee, Z.** (2009) Corporate Governance and Ethics. John Wiley & Sons, Inc. New Jersey U.S.A.
- Sarbanes-Oxley Act of 2002 (SOX)** Section 201: Services Outside the Scope of Practice of Auditors. Available at: [www.openpages.com/solutions](http://www.openpages.com/solutions).
- Singleton, T., et al.,** (2006) Fraud Auditing and Forensic Accounting, 3rd ed. John Wiley & Sons, Inc. New Jersey U.S.A.
- Sharma, D.S. and J. Sidhu** (2001) Professionalism vs. commercialism: The association between non-audit services (NAS) and audit independence, *Journal of Business Finance & Accounting*, 28(5 & 6), pp: 595-629.

- Small Business Administration** (2003) Comments on File No. S7-49-02 proposed rule: Strengthening the commission's requirements regarding auditor independence. Washington, DC.
- Temple, R.M.** (1992) Auditors as business advisors: Logical extension of SAS 55. The CPA Journal Online. January, The New York State Society of CPA, New York, NY.
- U.S. Chamber of Commerce** (2003) Comments on File No. S7-49-02 proposed rule: Strengthening the commission's requirements regarding auditor independence. Washington, D.C.
- U.S. Securities and Exchange Commission (SEC)** (2001) *Final Rule: Revision of the Commission's Auditor Independence Requirements*. 17 CFR Parts 210 and 240 Washington, DC: Securities and Exchange Commission.
- U.S. Securities and Exchange Commission(SEC)** (2003) Final Rule: Strengthening the Commission's Requirements Regarding Auditor Independence. Washington, DC: Securities and Exchange Commission.
- U.S. Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs** (2003) The Implementation of the Sarbanes-Oxley act and restoring investor confidence. Washington, DC: United States Senate.
- U.S. Senate Permanent Subcommittee on Investigations**, Committee on Homeland Security and Governmental Affairs. 2005, February 8. The Role of Professional Firms in the U.S. Tax Shelter Industry Report. Available at: [www.lawprofessorblogs.com/taxprof](http://www.lawprofessorblogs.com/taxprof).
- Wells, J.T.** (2008) Principles of Fraud Examination, 2nd ed. John Wiley & Sons, Inc. New Jersey U.S.A.

## **The Impact of Zakat and Tax Services on Auditors' Fraud-Risk Assessment in Financial Statements for Audit Clients : An Experimental Study**

**Sadek Hamed Hassanen**

*Faculty of Economics & Administration  
King Abdul-Aziz University*

*Abstract.* This study examined whether providing Zakat and tax services to an audit client affects auditors' fraud-risk assessment in financial statements. A case was administered to audit partners and senior managers of small- and medium-sized firms that provide both audit and Zakat and tax services. Participants were asked to assess the risk of fraudulent financial reporting for a hypothetical audit client. The provision of Zakat and tax services and the size of the client fees in relation to the audit partner's annual billings were varied and participants were randomly assigned to three experimental conditions.

Further, when providing Zakat and tax services, auditors' fraud-risk assessment decreased as the size of the client fees in relation to the audit partner's annual billings increased. A reduction in fraud-risk assessment with a related increase in relative client fees may be construed as arising from auditors' impaired objectivity due to greater economic dependency on the client. However, it is conceivable in some cases that, when a specific client makes up a larger part of the audit partner's billing base, the partner may spend more time with this client and thus feel more confident about the client's risks of fraudulent financial reporting. Finally, while task-specific experience also had a significant effect on auditors' fraud-risk assessment, it played a lesser role on the auditors' assessment as economic dependency on the client increased. Consistent with expectations, auditors whose firm also provided Zakat and tax services to the audit client reported a significantly lower fraud-risk assessment than auditors whose firm provided no Zakat and tax services to the audit client. Further, with the provision of Zakat and tax services to the audit client, auditors' fraud-risk assessment was inversely related to the relative size of the client fees.